تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على مصر

زيد عبد الوهاب الأعظمي

> ربما يكون تفاقم تهديدات الأمن الغذائي من أخطر آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على مصر، ولكن بشكل عام فإن آثار الغزو الروسي لأوكرانيا ستتفاعل في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وستقود إلى تحالفات جيوستراتيجية جديدة، بل ربما تهدّد بإشعال مواجهات عسكرية وحروب جديدة، مباشرة أو بالوكالة.

تُصنف مصر على أنها واحدة من أهم دول منطقة الشرق الأوسط عامة والعربية خاصة، بسبب تأثيرها الإقليمي في عملية الاستقرار الأمني الاستراتيجي الذي منحتها إياه عوامل متعددة، من أبرزها العمق التاريخي، وموقعها الجغرافي، ونشاطها الاقتصادي، ودورها في التفاعلات الإقليمية والدولية، وفاعلية مؤسستها العسكرية ودورها المؤثر في صناعة السياسات الداخلية والخارجية. وهذا التأثير والمكانة السياسية لمصر يجعل القوى الإقليمية والدولية تسعى إلى إقامة علاقات معها، وخاصة القوى الكبرى

مثل الولايات المتحدة وروسيا، اللتين تتصارعان على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، مما جعل مصر تؤثر وتتأثر بنسب متفاوتة بأي أزمة سياسية وعسكرية واقتصادية تعصف بالنظام الدولي. تتسم العلاقات المصرية-الروسية بدرجة عالية من الأهمية، بما يمكن تصنيفها على أنها علاقات ذات طبيعة استراتيجية، وتنظر القاهرة إلى روسيا كشريك سياسي وأمني وتنموي، حيث تعد مصر حاليًا أكبر شريك تجاري لروسيا في الشرق الأوسط وإفريقيا. يعد التعاون العسكري عنصرًا أساسيًا في العلاقات المتنامية بين مصر وروسيا. ووقعت مصر منذ عام 2014, عدة صفقات عسكرية لشراء أسلحة روسية بما في ذلك طائرات مقاتلة وطائرات مروحية هجومية وأنظمة دفاع جوي وفرقاطات. والأهم من ذلك, أن روسيا ستبني أول محطة للطاقة النووية في مصر, والتي تقدر تكلفتها بنحو 25 مليار دولار.

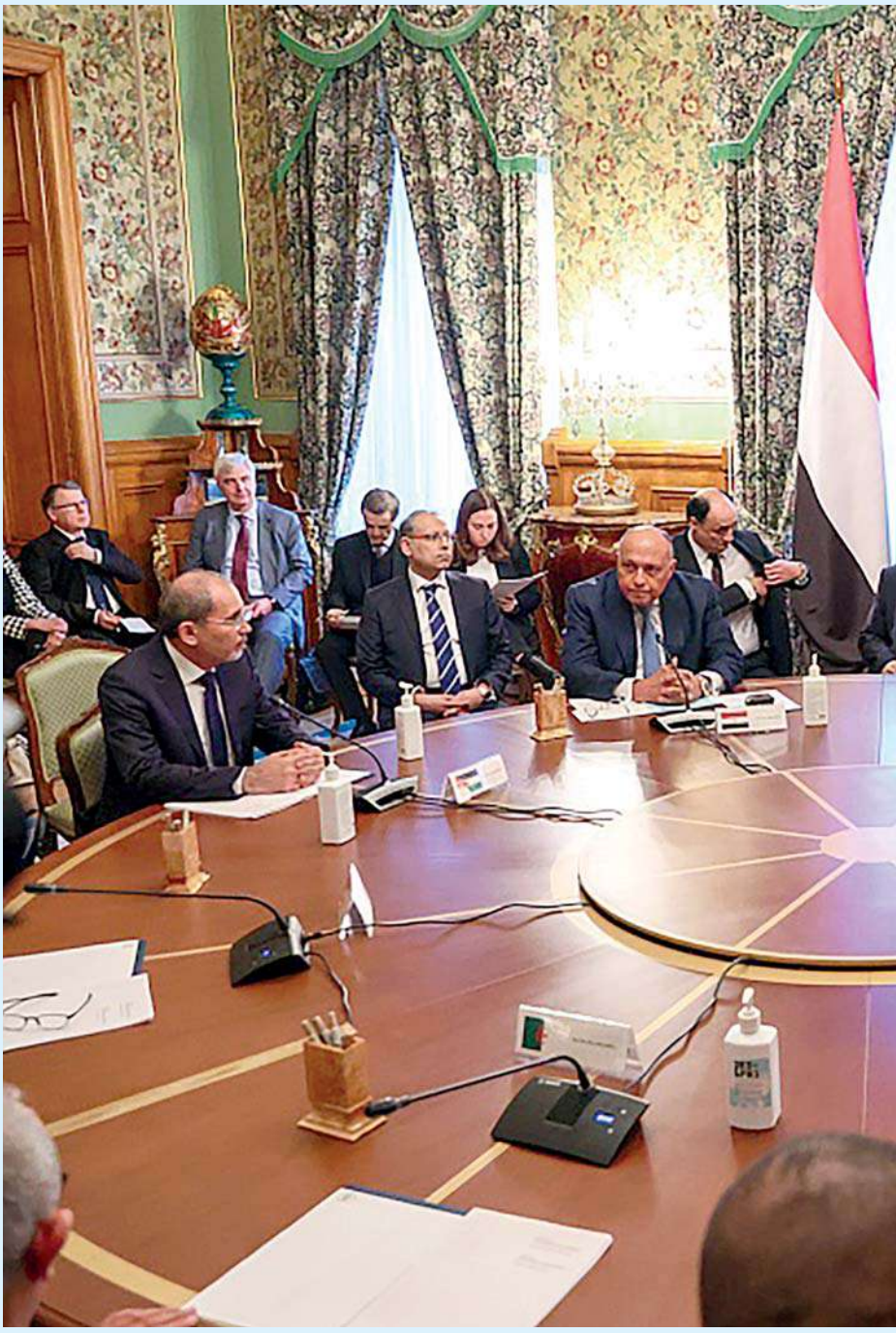

بلغت التجارة الثنائية بين موسكو والقاهرة 6.2 مليار دولار عام 2019, من بينها 5.7 مليار دولار قيمة الصادرات الروسية إلى مصر. وقد زادت روسيا بشكل كبير من صادراتها لمصر من وسائل النقل البري بقيمة بلغت 74 مليون دولار, والمعدات الكهربائية بـ 39 مليون دولار, بينما زادت مصر من صادراتها إلى روسيا بشكل كبير من الفاكهة والخضروات الطازجة والمصنعة بقيمة 13 مليون دولار، فضلا عن الاستثمار السياحي في علاقات البلدين، حيث باتت مصر ومنتجعاتها على البحر الأحمر وجهة لملايين السياح الروس.

تعمل الشركات الروسية الكبرى من أمثلة روس نفط ولوك أويل ولادا في السوق المصرية باستثمارات تتخطى 7.4 مليار دولار. ويحرص الجانبان المصري والروسي على استكمال كافة الإجراءات المتعلقة بإنشاء المنطقة الصناعية الروسية وربطها بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس, والتي من المتوقع أن تجذب استثمارات روسية تفوق 7 مليارات دولار, وتوفر نحو 35 ألف فرصة عمل جديدة.

من جهة أخرى، شهدت العلاقات المصرية-الأوكرانية تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية ولاسيما في أعقاب لقاء الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والأوكراني فلوديمير زيلينسكي على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2019، حيث انعكست جهود التنسيق والتعاون بصورة إيجابية على حجم التبادل التجاري، واستطاعت مصر أن تحقق نمواً في حجم صادراتها إلى أوكرانيا بنسبة 47% لاسيما بعد تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وأوكرانيا نحو 1.6 مليار دولار خلال عام 2020 بزيادة 47% عن العام السابق عليه, وفقا لوزيرة التجارة والصناعة. وتتمثل أهم واردات مصر من أوكرانيا, في الحديد والصلب والفولاذ ومنتجاتهم, والذرة, والقمح, وزيت عباد الشمس, وفول الصويا, والتبغ, وعربات نقل الديزل, واليوريا والأبقار. بينما صدرت مصر منتجات إلى أوكرانيا خلال الفترة نحو 63.4 مليون دولار، من أبرزها الخضروات والفاكهة والأدوية والملابس الجاهزة والزجاج والصابون، هي أبرز صادرات مصر إلى أوكرانيا.

غزت روسيا أوكرانيا في24 شباط/فبراير من العام الجاري 2022 حين بدأت حملة عسكرية -لم تنتهِ حتى لحظة كتابة المقال- بتحشيد عسكري كبير، والاعتراف الروسي بجمهوريتي إقليم الدونباس المعلنة من جانب واحد في 21 شباط/ فبراير 2022, جمهورية دونيتسك الشعبية و جمهورية لوغانسك الشعبية, أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة دونباس في شرق أوكرانيا في 24 شباط/فبراير، وبعد خطابٍ أعلن فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن عملية عسكرية بهدف "تجريد أوكرانيا من السلاح واجتثاث النازية منها"، بدأ القصف على مواقع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق في العاصمة كييف.

كان لأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا تداعيات اقتصادية على المنطقة العربية، حيث يُعدّ القمح وحديد التسليح أهم سلعتين تستوردهما الدول العربية من روسيا وأوكرانيا، وتقوم بعض الدول العربية، بتصدير بعض الفواكه والموالح والخضراوات إلى روسيا وأوكرانيا، كما يمثل السلاح الروسي أهم السلع التي تستوردها بعض الدول العربية، بخاصة في السنوات الماضية.

كان للأزمة الروسية-الأوكرانية تأثير مباشر على مصر من نواحٍ عدة بفعل تعددية علاقة القاهرة مع طرفي الأزمة، اقتصادياً وفي ملف القمح نشرت صحيفة الإيكونوميست تقريراً عن أن الأموال اللازمة لاستيراد القمح إلى مصر ستزيد بعد اندلاع هذه الحرب بمقدار من 600 مليون دولار إلى 1.5 مليار دولار, لتصل إلى 3.9 مليار دولار, وإن دعم الخبز

سوف يرتفع بمبلغ يصل إلى 763 مليون دولار، لكن الحكومة المصرية أكدت أن المخزون من القمح يكفى أربعة أشهر، وهناك أربعة ملايين طن من القمح المحلي سوف تدخل المخازن نهاية نيسان/ إبريل المقبل بعد موسم الحصاد، مما يجعل مصر آمنة حتى نهاية العام. وهذا يحتم على مصر أن تبحث عن مصادر بديلة، والبديل قد يكون فرنسا أو أستراليا أو الولايات المتحدة بحسب تقارير مختصين.

سياحياً، يأتي إلى مصر من بلدي الأزمة روسيا وأوكرانيا4.5 مليون سائح يمثلان 50٪ من السائحين الذين يصلون لمنتجعات الغردقة وشرم الشيخ سنوياً, حيث سعت مصر إلى تحقيق أكثر من 13 مليار دولار من أموال السياحة التي حققتها في 2021, ولكن وفي خضم الأزمة تتم إلغاء العديد من الحجوزات من البلدين لمصر ولبقية العالم, والتقديرات البحثية تقول إن الفنادق سوف تتأثر بنسب تصل إلى 25٪. تجدر الإشارة إلى إن أفواج السياح الأوكران هي من أنقذت شرم الشيخ والغردقة طوال الفترة من 2017 وحتى 2022, عندما توقف السائحون الروس عن المجيء بعد حادث تحطم الطائرة الروسية فوق سيناء في تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

يعد ارتفاع أسعار النفط عالمياً بفعل الأزمة الروسية-الأوكرانية من أبرز التداعيات على الاقتصاد المصري بشكل عام، والتي قدرت سعر برميل النفط في موازنتها خلال العام المالي الجاري 2022/2021 عند مستوى 61 دولار، في حين يتجاوز حاليا100 دولار للبرميل. إن استمرار ارتفاع أسعار النفط عالميًا وتذبذبها سيؤدي بحسب خبراء إلى عجز في الموازنة العامة للدولة المصرية. على الرغم من ذلك لم ترفع الحكومة أسعار المنتجات البترولية بنفس الزيادة التي وصلت لها عالمياً, وفضلت رفع الأسعار25 قرشًا فقط بشكل ربع سنوي، مع استمرار استقرار سعر السولار حتى لا تؤثر على أسعار السلع محلياً.

أصدرت وزارة الخارجية المصرية فى بداية الأزمة بيانا أشارت فيه إلى "أن مصر تتابع بقلق بالغ التطورات المُتلاحقة المرتبطة بالأوضاع في أوكرانيا، وتؤكد على أهمية تغليب لغة الحوار والحلول الدبلوماسية، والمساعي التي من شأنها سرعة تسوية الأزمة سياسيًا بما يحافظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وبما يضمن عدم تصعيد الموقف أو تدهوره، وتفاديًا لتفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية وأثرها على المنطقة والصعيد العالمي".

لمصر مصالح كبرى مع طرفي الصراع الذين يمثلهما روسيا من جهة وحلف شمالي الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى، لكن المصلحة الكبرى لمصر بلا شك تتركز مع الجانب الأميركي، الذي تعتبره القاهرة حليفاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه، لا سيما مع حصول مصر على معونة عسكرية أميركية سنوية تقدر بـ1.3 مليار دولار, كما أن تسليح الجيش المصري أصبح في العقود الأخيرة في معظمه أميركي الصنع. التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا في2 آذار/ مارس أعطى مؤشراً واضحاً على الاصطفاف العالمي من هذه الأزمة، وبين من هي الدول القريبة للمعسكر المناهض لروسيا الذي تقوده الولايات المتحدة، وقد صوتت مصر لصالح ذلك القرار، برغم تداعيات الأزمة وبرغم متانة العلاقات المصرية-الروسية قبل اندلاع هذه الأزمة، فقد أوضحت القاهرة بعد ذلك التصويت بتأييد قرار الإدانة بأن موقفها "مبنى على إيمانها الراسخ بقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة البحث عن حل سياسي عبر الحوار وبحث جذور الأزمة ومسبباتها" على حد قول مسؤوليها.

ربما يكون تفاقم تهديدات الأمن الغذائي من أخطر أثار الحرب الروسية-الأوكرانية على مصر، ولكن بشكل عام فإن آثار الغزو الروسي لأوكرانيا ستتفاعل في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وستقود إلى تحالفات جيوستراتيجية جديدة، بل ربما تهدّد بإشعال مواجهات عسكرية وحروب جديدة، مباشرة أو بالوكالة، وذلك في حال استمرّت المواجهة بين روسيا وخصومها من دول الغرب والولايات المتحدة وحلفاؤهم لفترة طويلة، كما يبدو مرجّحاً أن تكون الآثار الأكثر خطورة هي التي على المدى الطويل وليست على المدى القصير. ■

زيد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق, حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.